NMA
for
Contemporary
Research

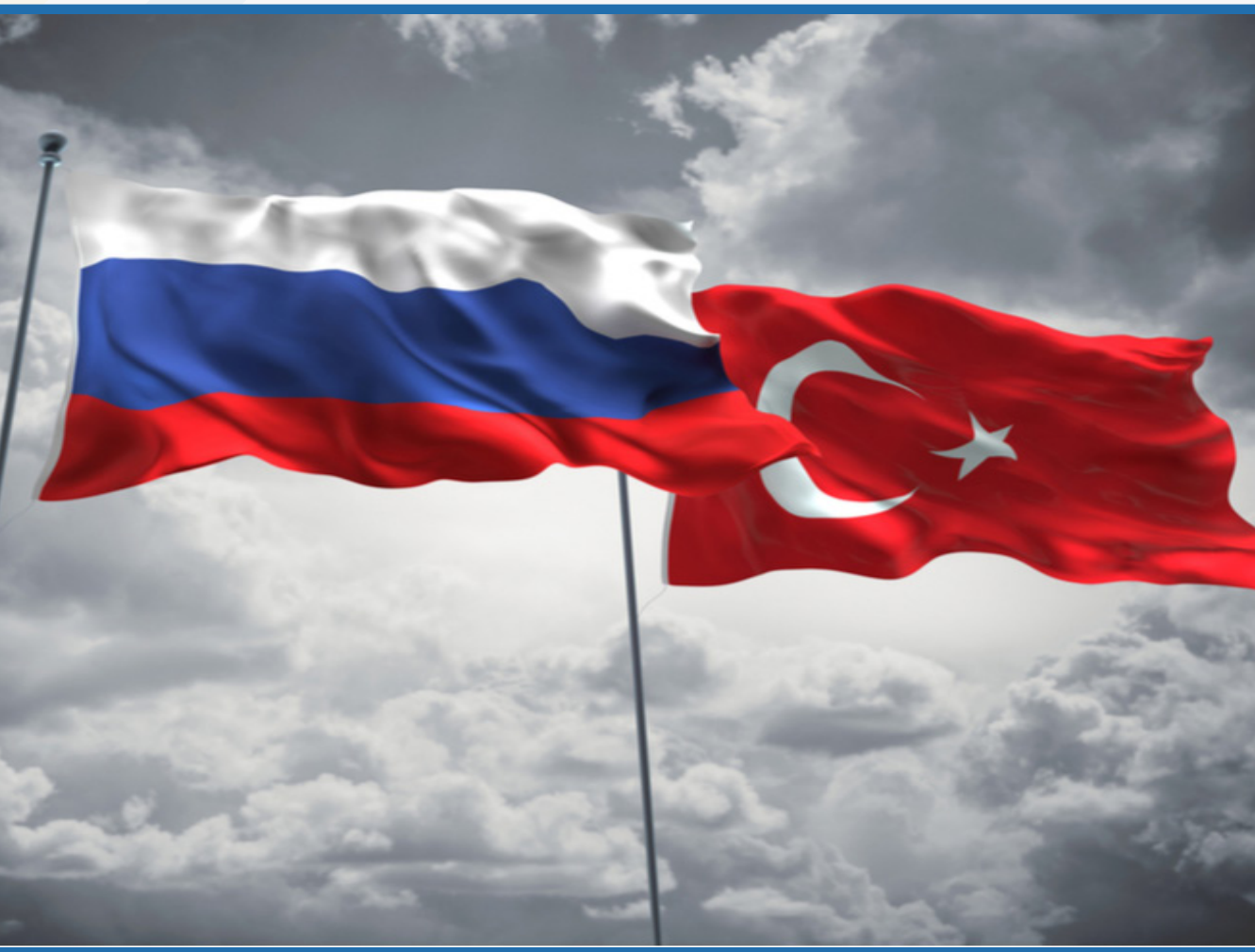

العلاقات الاقتصادية التركية-الروسية

وأثرها على الثورة السورية

آذار – مارس / 2022

«مركز نما للأبحاث المعاصرة»

مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تُعنى بتقديم الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول القضية السورية، لإسناد صناع القرار والمجتمع بالمعلومات والتحليلات العلمية المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية، وزيادة الوعي وتحقيق التنمية السياسية للوصول إلى تمكين المجتمع.

تأسس المركز في أيلول 2019 في الشمال السورية كمؤسسة ريادة في تقديم الدراسات والأبحاث المعمقة لصناعة سياسات أكثر فاعلية من خلال استجلاب المعلومة الصحيحة وإخضاعها لعملية تحليلية علمية للوصول إلى النتائج المنطقية التي يمكن الاستناد إليها في عملية صناعة القرار الرشيد.

تاريخ النشر: مارس–آذار/2022

الموقع الإلكتروني
nmaresearch.com

البريد الإلكتروني
info@nmaresearch.com

جميع الحقوق محفوظة © مركز نما للأبحاث المعاصرة

المحتويات

مقدمة 3

أولا: دوافع تطوير العلاقات الثنائية ومكاسبها.. 4

ثانيا: مواطن التقارب الرئيسية بين البلدين 8

ثالثا: أثر العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الثورة السورية..... 11

الخاتمة 14

مقدمة

تاريخيا، توجد خلافات سياسية حادة وعميقة بين تركيا وروسيا، بعضها يعود إلى تاريخ شائك من الصراع امتد لقرون، وبعضها الآخر يعود لاعتبارات جيوسياسية حديثة، بعضها مكتوم ومزمن، وبعضها مرشح للتصاعد بين آونة وأخرى. فبشكل جوهري تختلف وجهات نظر موسكو وأنقرة بشأن الوضع في سوريا وثورات الربيع العربي وخاصة في سوريا ومصر وليبيا وغيرها من الدول، وكذلك الأمر بالنسبة لآسيا الوسطى التي كانت تشكل جزءا من الإمبراطورية السوفييتية السابقة، والتي أضحت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تشهد تنافسا قويا على النفوذ بين الطرفين. كما اتخذ الجانبان مواقف متعارضة إزاء الوضع في منطقة جنوب القوقاز، التي تضم أرمينيا وأذربيجان، والتي كانت إحدى ساحات القتال الرئيسة في الصراع الطويل بين تركيا العثمانية وروسيا الإمبراطورية. كما تتباين وجهة نظر البلدين إزاء ملف جزيرة قبرص الحيوي لتركيا، حيث تدعم روسيا حكومة قبرص اليونانية ضد قبرص التركية. وفيما يتعلق بالأزمة السورية، تطالب تركيا بتنحي بشار الأسد من الحكم، بينما يدعمه الروس للبقاء في السلطة كجزء من سبل حل الأزمة، وفي الأزمة الأوكرانية انتقدت أنقرة ضم شبه جزيرة القرم القريبة جغرافيا وثقافيا من تركيا إلى روسيا.

رغم ذلك، ومع تنامي دور العامل الاقتصادي كمحدد لمدى قوة الدول وتقدمها؛ استطاع البلدان إيجاد مساحات مشتركة للتعاون. لقد تسببت الحرب العالمية الثانية، ومن قبلها أزمة الكساد الكبير في ازدياد وعي الدول بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية لعالم ما بعد الحرب، وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى مدى مستطاع.

وهكذا فقد تعزز التوجه نحو التكامل الاقتصادي بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة العالمية، ومهما تباينت الدوافع فإن بروز هذه الظاهرة بهذا الزخم يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها، وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي.

أولا: دوافع تطوير العلاقات الثنائية ومكاسبها.

مع أن العلاقات الروسية - التركية تعود إلى نحو عقدين، وازداد زخمها عام 2012 عندما تأسس «مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى»، فإن القمة الروسية - التركية التي عقدت في أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر 2012 كرست الشراكة بينهما في مجالات إستراتيجية عديدة. ويمكن استكشاف دوافع كل طرف ومصالحه من هذا التقارب التاريخي من خلال التالي:

روسيا

تعمد روسيا في إطار محاولتها النهوض اقتصاديا إلى التعامل مع الشركاء الأقوياء المستقلين وذوي الاقتصادات الضخمة، مثل ألمانيا وفرنسا والصين والهند. ومع امتلاك تركيا إمكانات إستراتيجية واعدة، وتقدمها في سلم الاقتصادات العالمية الكبرى، لم تعد روسيا تنظر إليها من مجرد ارتباطها بالغرب أو من منظور الإرث التاريخي التنافسي، ولكن أيضا كشريك إستراتيجي محتمل في الجوار المشترك[1]. لذا فهناك مصالح عديدة تتطلع روسيا إلى تحقيقها عبر علاقاتها المتطورة والجديدة مع تركيا منها:

1. مواجهة المخاطر الاقتصادية:

يمر الاقتصاد الروسي بفترة صعبة بفعل العقوبات الغربية الصارمة بعد أزمة أوكرانيا، وقد فاقم انخفاض أسعار النفط مشاكل روسيا الاقتصادية باعتبارها من أكبر المنتجين في العالم وتعتمد مواردها المالية على أسعاره المرتفعة بشكل أساسي. وفي ظل هذه الظروف، تتطلع روسيا إلى تركيا كشريك اقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الروسي فيما بعد العقوبات الأوروبية. وقد تبدو تجليات الأزمة واضحة من تصريحات وزير المالية الروسي: «أنطون سلوانوف» قبل زيارة الرئيس بوتين

(1) - ديمتري ترينين، «من إسطنبول إلى كابول: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟»، رؤية تركية (صيف 2013) انظر:

https://bit.ly/2Bc8q7

إلى تركيا، إذ قال: «إننا نخسر نحو 40 مليار دولار سنويا بسبب العقوبات الجيوسياسية، كما نخسر من 90 إلى 100 مليار دولار أخرى بسبب تدني أسعار النفط بنحو 30٪». كما تراجعت احتياطيات النقد الأجنبي في روسيا نحو 100 مليار دولار بنهاية تشرين الأول/أكتوبر من عام 2015 لتصل إلى 428,6 مليار دولار، مقابل 524,3 مليار دولار في الشهر نفسه من عام 2013، بسبب تدخل البنك المركزي بمليارات الدولارات لدعم الروبل[1].

2. محاولة استقطاب تركيا وتحييدها.

إن دوافع روسيا الجيوبولتيكية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية، إذ إن ربط المصالح التركية في مجالات إستراتيجية كالفضاء والطاقة الأحفورية والطاقة النووية والاقتصاد والشركات ورجال الأعمال والسياحة بروابط وثيقة جدا سوف يخلق اعتمادا تركيا اقتصاديا وإستراتيجيا على روسيا، بحيث يصعب التخلي عنه لاحقا بسهولة. وقد تخلق هذه الاتفاقيات على المدى البعيد جماعات ضغط وعامل تأثير روسي داخل السياسة التركية. ولعل روسيا تعول على ديمقراطية تركيا من حيث تأثير أصحاب رؤوس الأموال والفواعل المدنية والاقتصادية وأصحاب المصالح في قرارات الحكومة، وفي التأثير في العملية الانتخابية لمصلحة الأحزاب وحتى الأشخاص داخل هذه الأحزاب التي تعمل وفق تلك المصالح[2]. وتحاول روسيا بكل قوة جذب تركيا الدولة العضو في حلف الناتو، والمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، لضمها إلى منظمة «شنغهاي للتعاون»، والتي تضم الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وأوزباكستان وطاجيكستان.

(1) - «تركيا وروسيا. فرقتهما السياسة وجمعهما الاقتصاد»، جريدة الشرق القطرية، 01/02/2108، انظر:

https://www.albayan.co.uk/article2/4031=id?aspx

(2) - روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، انظر:

https://www.dohainstitute.siyasatarabiya/ar/org.aspx.art03/Pages/issue015

3. التأثير في سياسة تركيا الإقليمية

قد يؤدي تعاظم مصالح روسيا مع تركيا أيضا إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في القضايا التي تتعلق بروسيا ونفوذها. فمثلما تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا الشرق أوسطية بوصفها ذراعا للناتو وقوة مركزية تعمل وتنسق مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة؛ فإن الترابط الإستراتيجي الذي تنسجه روسيا مع تركيا عبر اختراق البنية المعرفية والتقنية والاقتصادية والطاقوية، وجعلها معتمدة إلى درجة كبيرة على هذه العلاقات قد تؤثر بالضرورة في سياستها الخارجية.

تركيا

تسعى تركيا من خلال تطوير شركتها الحالية مع روسيا إلى تحقيق أهداف إستراتيجية على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، ومنها:

1. تصحيح الخلل في التوازن الإقليمي

تعول تركيا على الشراكة مع روسيا لإحداث تحول إستراتيجي في مكانتها بعد أن اختل توازن القوى الإقليمي غير التقليدي لمصلحة إيران وإسرائيل في المجال النووي وتقنيات الفضاء؛ إذ تعد روسيا مصدرا مهما و«متاحا» لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الاصطناعية لتجسير هذه الفجوة ما أمكن. فقد أتاحت الاتفاقيات بينهما في عام 2010 في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بها؛ بناء محطة «آق قويو» للطاقة النووية وتشغيلها في محافظة مرسين التركية، وأكدت الاتفاقيات الموقعة في كانون الأول/ديسمبر 2014 على استمرار هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته نحو 20 مليار دولار، والذي سيساهم في خلق نواة جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقي التعليم في هذا المجال منذ عام 2011. أما في مجال الفضاء، فقد تم إطلاق أول قمر صناعي تركي للاتصالات على متن صاروخ روسي في شباط/فبراير 2014، وأكدت الاتفاقيات الأخيرة على عزم البلدين إطلاق القمر الثاني في عام 2015.[1]

(1) - المرجع السابق.

2. مركز إقليمي للطاقة

تطمح تركيا أن تصبح المركز الإقليمي الرئيس لنقل النفط والغاز الطبيعي من الدول النفطية الأساسية في الشرق إلى أوربا. فبعد اتفاقها مع أذربيجان على نقل الغاز الطبيعي من حقل «شاه دينيز» الضخم عبر «خط أنابيب الغاز العابر للأناضول» ابتداء من عام 2018، واتفاقها مع الحكومة العراقية وإقليم كردستان العراق على نقل النفط والغاز عبر ميناء «جيهان» التركي، واحتمال أن تصبح منفذا للغاز الإيراني إلى أوربا بعد توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى، حصلت مؤخرا على صفقة روسية ضخمة تصبح بموجبها الناقل الوحيد للغاز الروسي إلى أوروبا[٦].

3. المكانة الاقتصادية العالمية

حاز حزب العدالة والتنمية كثيرا من أصوات الأتراك في الانتخابات المتتالية على أساس التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف إستراتيجيته المتعلقة بعام 2023، والطامحة إلى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالميا، بحيث يصبح حجم اقتصادها ترليوني دولار، وصادراتها 500 مليار دولار، ودخل الفرد فيها 25 ألف دولار. وفي هذا السياق، تعد روسيا خيارا أمثل لتلبية متطلبات هذا الهدف، نظرا لحجم اقتصادها الضخم والمشروعات الواعدة التي تم الاتفاق عليها مؤخرا؛ إذ سيرتفع التبادل التجاري بين البلدين من نحو 32,7 مليار دولار في عام 2013 إلى 100 مليار دولار في عام 2023.

4. تعزيز أهمية تركيا عند الغرب

تساهم العلاقة التركية الإستراتيجية الراهنة مع روسيا في تحقيق هدفين على صعيد سياستها الغربية: الأول، تعزيز الوضع التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي في ظل محاولات حرمانها من عضويته؛ تستشعر تركيا أن عضويتها الكاملة في الاتحاد مهددة بالرفض مهما لبت من معايير. لذا، فهي تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية لزيادة الحاجة الأوربية إليها وتعزيز فرص قبولها. كما تلوح عبر توسيع شراكتها ومشاريعها مع روسيا بأن بدائلها جاهزة في حال رفضت عضويتها الأوربية. والثاني، كان من المتوقع بعد أزمة أوكرانيا وتبني الغرب سياسة المواجهة مع روسيا، أن تلتزم تركيا سياسات حلفائها الغربيين، أو على الأقل أن تحافظ على مستوى العلاقات القائم مع روسيا بدلا من توسيعها بشكل كبير.

(٦) - نفس المرجع.

5. الترابط مع «العالم التركي» مجددا

استطاعت روسيا في التسعينيات وهي في قمة ضعفها من تقويض مساعي تركيا لبناء أي شكل من أشكال التعاون والترابط الإستراتيجي مع العالم التركي. ومع أن تركيا تراجعت مؤقتا عن خططها الطموحة تلك، فإنها لم تلغها مطلقا؛ لتظل هذه الدائرة إحدى دوائر اهتمامها وأولوياتها الخارجية. ومع استعادة روسيا قوتها وزخمها الإستراتيجي، يصعب على تركيا النفاذ مجددا إلى تلك المنطقة إلا عبر التفاهم والتوافق معها. وتأمل تركيا أن يؤدي تطور العلاقات الثنائية وتشابك مصالحها مع روسيا إلى السماح لها بتعزيز علاقاتها بتلك الجمهوريات أو غض الطرف عن نشاطاتها الثقافية فيها.

ثانيا: مواطن التقارب الرئيسية بين البلدين

تكررت الزيارات المتبادلة والدافئة بين زعماء البلدين لأكثر من عشر مرات في الأعوام القليلة الماضية، وقد تكونت علاقة جيدة بين كل من الرئيسين الروسي والتركي، حتى أن الرئيس الروسي «بوتين» كان أول رئيس دولة يستقبل في القصر الرئاسي الجديد بعد زيارة البابا «فرنسيس» له، ولكن المسار الاقتصادي يعد الرافد الأول لعملية التقارب الروسية-التركية، والركن الذي يمنع من تأزم العلاقات أو تدهورها بشكل دراماتيكي، وتكمن أهمية هذا المسار في عدة نقاط رئيسية:

1. تعتبر روسيا أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا.
2. تمثل تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.
3. تركيا هي الوجهة الأولى للسياح الروس؛ حيث يصل تركيا 5 ملايين سائح روسي سنويا.
4. وجود مستقبل لتبادل تجاري إستراتيجي بين الطرفين.

م	السنة	حجم التبادل التجاري
1	2004	11 مليار دولار
2	2008	37.8 مليار دولار
3	2009	21 مليار دولار انخفاض بسبب الازمة المالية العالمية
4	2012	34.2 مليار دولار
5	2013	33 مليار دولار
6	2014	32-33 مليار دولار
7	2020	الهدف 100 مليار دولار

5. وجود تعاون كبير في مجال الطاقة الكهربائية.
6. ستشارك روسيا في بناء أول محطة نووية في تركيا في مدينة مرسين، والتي من المقرر أن تكون قد دخلت الخدمة في 2019.
7. عدد الشركات التركية التي تعمل في روسيا 140 ألف شركة، منها 150 شركة تعمل في قطاع الإنشاءات، كذلك يعمل عدد من الشركات الروسية في تركيا تحديدا في مجال الحديد والصلب.
8. وجود تعاون نشط في مجالي بناء سفن الشحن والنقل البحري.
9. توقيع أكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة[1]

وبالرغم من إيجابية الوضع الاقتصادي إلا أن هناك بعض العقبات على نفس الصعيد، فتركيا مثلا تريد ضمانات على استمرار تدفق الغاز دون تخفيض الكمية، كما تريد تخفيض سعر المتر المكعب؛ وفي هذا السياق تم تخفيض كمية الغاز المتدفق من أحد الخطوط خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2014 من 42 إلى 28 مليون متر مكعب، وهو ما أدى لقلق تركي، غير أن التدفق عاد لمستواه الطبيعي بعد زيارة بوتين لتركيا، ويذكر أن تركيا تستورد سنويا 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا عبر الخط البحري.

ومن المزايا التي تحصلت عليها تركيا خلال زيارة بوتين تخفيض سعر المتر المكعب من الغاز بنسبة 6٪ اعتبارا من مطلع يناير\كانون الثاني2014، كما جرى حديث عن إمكانية زيادة نسبة التخفيض في سعر الغاز التي تصل إلى 15٪.

يشار هنا إلى أن روسيا تستخدم سلاح الغاز بشكل فعال خاصة بعد إلغائها

(1) - محمد طلعت، العلاقات الروسية-التركية: مجالات التقارب وقضايا الخالف، مجلة رؤية تركية، صيف 2013، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية سيتا.

مشروع السيل الجنوبي الهادف لنقل الغاز إلى عدة دول أوروبية، مثل: بلغاريا والنمسا وصربيا والمجر وسلوفينيا عبر البحر الأسود بسبب الموقف الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا؛ حيث تضررت مصالح الدول الأوروبية المذكورة وتكبدت خسائر تصل إلى مليار يورو كما في حالة بلغاريا مثلا.

ويعني ما سبق أن عدم بدء مشروع السيل الجنوبي يعني أن كميات الغاز الروسية ستوزع على المشاريع الأخرى، وبالتالي ستكون تركيا من أول المستفيدين من هذا القرار.

كما أن المقترح البديل؛ الاعتماد على خط السيل الأزرق وبناء خط السيل الأزرق 2 بنفس طاقة المشروع الملغى عبر البحر الأسود إلى سامسون التركية، ثم بريا إلى أنقرة؛ ومن هناك يتجمع عند الحدود التركية-اليونانية، وتتحول أنقرة إلى بوابة لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يعزز موقف تركيا التي هي في حل من قوانين الاتحاد الأوروبي. كما يتحدث بعض الخبراء عن إمكانية إنشاء مصنع مشترك في تركيا على ساحل المتوسط لتصدير الغاز المسال لكافة دول أوروبا[1]. وعدا الخلافات حول تمديد الغاز من أذربيجان إلى أوروبا يوجد بعض العقبات التجارية وفي المجال السياحي، وبعد إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين تسمح تركيا للسائحين الروس بالمكوث في تركيا مدة شهرين دون الحاجة لتصاريح بينما تسمح روسيا للأتراك بشهر واحد فقط، ومن المرجح أنه تم مناقشة هذه الموضوعات وتم العمل على إيجاد حلول مقبولة لها.

(١) - ديمتري ألكسندروف (خبير في شركة أونيفير كابيتال)، حديث لقناة RT ,3 ديسمبر/كانون الأول 2014.

ثالثا: أثر العلاقات الاقتصادية بين البلدين على الثورة السورية

حسب «نظرية السياسة الخارجية»[1] للمنظرين الأمريكيين: جلين بالمر، وكليفتون مورجان؛ تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية لتحقيق هدفين، هما: التغيير الذي يتضمن الجهود الهادفة لتغيير الوضع القائم، والحفاظ الذي يتضمن الجهود الهادفة لمنع التغيير في الوضع القائم. وفي الحالة السورية؛ منذ البداية كانت السياسة الخارجية التركية تهدف للحفاظ على الوضع القائم. أي، الحفاظ على استمرارية الثورة إلى أن تحقق أهدافها بإسقاط النظام وإقامة نظام آخر يعبر عن تطلعات السوريين نحو الحرية والكرامة. في المقابل، تدخلت روسيا بقوتها العسكرية اعتبارا من العام 2015 لتغيير الوضع القائم، وهو ما جعل الدولتان في مواقف متعارضة.

في 24 من تشرين الثاني 2015، ذكرت وزارة الدفاع الروسية أن طائرة حربية من طراز "SU-24" تحطمت في سوريا جراء إصابتها بصاروخ أُطلق من الأرض، وأن الطيارين تمكنا من مغادرة الطائرة. في حين، ذكر مسؤولون عسكريون أتراك، أن طائرات تركية من طراز "F-16" أسقطت الطائرة الروسية، بعد تحذير طياريها مرات عدة بأنهما ينتهكان المجال الجوي التركي.

أشعل التصريح الرسمي الأول الذي أدلى به الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حول إسقاط الطائرة الروسية، معركة كسر عظم سياسية مع الحكومة التركية، حيث اتهمها بأنها داعمة للإرهاب، وأنها وجهت طعنة لروسيا في ظهرها. وعلل بوتين، حينها، ما ذهب إليه باتهام السلطات التركية بممارسة "سياسة داخلية موجهة نحو أسلمة البلاد كلها"، وأضاف، "الأمر يتعلق بدعم النزعات المتطرفة في الإسلام". في المقابل، ظلّت التصريحات الرسمية التركية، متمسكة في أن الطائرة الروسية اخترقت الأجواء التركية مدة من الزمن، وأنه تم تحذيرها قبل إطلاق النار عليها.

بعد ثلاثة أيام على الحادثة، أعلنت روسيا عن حزمة عقوبات اقتصادية ضد تركيا، بعد أن وقع الرئيس الروسي مرسومًا رئاسيًا يتناول المواد التي يُحظر استيرادها من تركيا، ونشاط الشركات التركية في روسيا، والأتراك الذين

(1) - جلين بالمر وكليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: د. عبد السلام علي نوير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011.

يعملون لمصلحة شركات روسية في داخل البلاد. ودعا المرسوم أيضًا إلى وقف الرحلات السياحية التجارية بين البلدين، وفرض مجموعة كبيرة من العقوبات الاقتصادية على تركيا. كما قررت موسكو تعليق نظام دخول المواطنين من دون تأشيرة الذي كان متبعًا بينها وبين أنقرة، وبالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، قررت روسيا تعزيز دفاعاتها المضادة للطائرات في سوريا من خلال الدفع بطراد حربي قبالة السواحل السورية ونشر صواريخ جديدة في قاعدتها العسكرية هناك.

من جانبها، نصحت وزارة الخارجية التركية المواطنين الأتراك بتجنب السفر الى روسيا إلا للضرورة الملحة، حيث اتخذت هذا القرار عقب تعرض الزائرين والمقيمين الأتراك في روسيا الى مضايقات. كما حذر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، حينها، روسيا من "اللعب بالنار" باستخدام قواتها في سوريا. وبعد هذه التصريحات المتبادلة، والعقوبات المفروضة من قبل موسكو على أنقرة، دخل البلدان في نفق قطع العلاقات والركود في التعامل[٦].

أحد المحللين السياسيين في تعليقه على تلك العقوبات وقطع العلاقات بين البلدين قال عبارة مهمة: «لن يطول هذا الوضع طويلا، فحجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين سيجبرهما على إيجاد تسوية وتفاهمات ما». وهذا ما حدث بالفعل، ففي مطلع حزيران 2016، انتقلت العلاقات بن البلدين إلى مسار جديد، بعد أن أعلن الكرملين، أن الرئيس التركي اعتذر لنظيره الروسي عن إسقاط المقاتلة الروسية، ودعا إلى إصلاح العلاقات بين تركيا وروسيا.

بعد اعتذار أردوغان لبوتين، وعلى الرغم من وقوف كل منهما إلى جانب طرف من أطراف الصراع في سوريا، إلا أن وجودهما هناك كان بوابة لتعزيز العلاقات بينهما

(٦) - عنب بلدي، أربع سنوات على إسقاط تركيا للطائرة الروسية في سوريا. كيف تحول مسار العلاقات بين البلدين؟ تم الدخول 2022/2/10.

https://www.enabbaladi.net/archives/344668

على عدة أصعدة على رأسها العسكرية. وكان التدخل الروسي- التركي في الملف السوري سببًا أساسيًا أيضًا لتشبيك العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، عبر إنشاء مسار أستانة، الذي تعتبره كل من أنقرة وموسكو قاعدة أساسية للحل في سوريا، والذي كان النتاج الأول لعودة العلاقات بين البلدين[1].

لا جدال في أن عامل القوة والإمكانات المتاحة لدى الدولة يقوم بدور كبير في توجهات السياسة الخارجية، وبذلك نجد أن التسلسل النسبي لعلاقات القوى الدولية يعين الممكن من غير الممكن عند تقرير الأهداف الخارجية[2]. من هنا، يمكن اعتبار أن العامل الاقتصادي. أي، العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين كان لها الدور الحاسم في محاولة الطرفين إيجاد صيغة للتفاهم حول القضية السورية رغم تعارض الأهداف، فمن خلال عامل القوة والإمكانات المتاحة يمكن القول إن روسيا تتفوق على تركيا بكافة المقاييس؛ فهي تمتلك ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم، وهي عضو دائم العضوية في مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، تتسلح روسيا بتواجدها الشرعي في الأراضي السورية باعتبارها تدخلت بناء على طلب الحكومة السورية التي تمتلك هذا الحق وفق القوانين الدولية. على الطرف المقابل، تتسلح تركيا بموقفها الأخلاقي وحقوقها في الدفاع عن أمنها القومي، ورغم أن تركيا تعتبر من الدول القوية، إلا أن مقارنتها مع روسيا، خصوصا في الساحة السورية، تظهر أن ميزان القوة يرجح نحو روسيا بشكل واضح. أي، يمكن القول إن روسيا لديها إمكانية إخراج تركيا من الساحة السورية والتفرد بالساحة لوحدها، أو بمعية أمريكا، لكن، ومع الاعتراف بوجود عوامل أخرى، يُعتقد أن عامل العلاقات الاقتصادية بين البلدين كان له الدور الأبرز في عدم المبالغة الروسية في الضغط على تركيا في الساحة السورية. وبالتالي، استطاعت تركيا أن تجد لها موطئ قدم في الشمال السوري، وهو الذي يعني في النهاية: ستكون لها كلمة ووزنا عند مفاوضات الحل النهائي.

وهكذا، تحت ضغط المصالح المشتركة؛ يومًا بعد يوم، تشهد العلاقات بين البلدين تطورات، حتى أصبحت توصف تلك العلاقة بأنها أكثر من دافئة،

(1) - المرجع السابق.

(2) - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص 149.

وقد تُرجم هذا الدفء، بثلاث مراحل حساسة تتعلق بتعقيدات الملف السوري. أولى هذه المراحل اتفاق سوتشي في أيلول 2018، الذي حد من العمليات القتالية في إدلب، وثبت الوضع على ما هو عليه إلى يومنا هذا، وثانيها صفقة صواريخ "S400" الروسية لتركيا التي تسلمتها أنقرة على الرغم من معرفتها بأنها تخاطر بعلاقتها مع أمريكا الرافضة لهذه الصفقة، وثالثها اتفاق سوتشي بخصوص معارك الجيش التركي و«وحدات حماية الشعب» (الكردية)، الذي أوقف عملية «نبع السلام» في منطقة شرق الفرات.

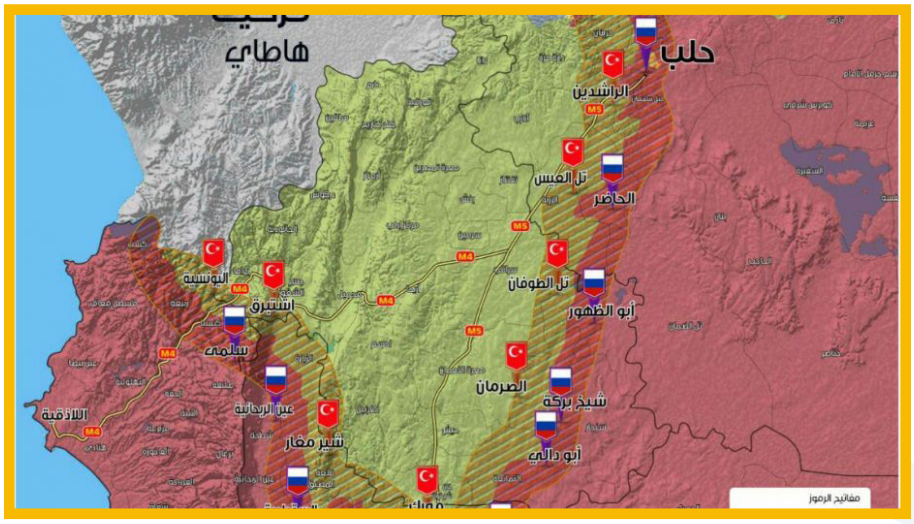

الخاتمة

تـدرك روسـيا وتركيـا أن الواقعيـة السياسـية وحدهـا هـي التـي تفـرض تقـارب المصالـح الراهـن. كمـا تـدركان تمامـا أن المنطلقـات التاريخيـة والطموحـات القوميـة، وربمـا «الأيديولوجيـة»، لاتـزال كامنـة فـي سياسـاتهما الخارجيـة تجـاه بعضهمـا بعضـا. ومـن ثـم، لا يعنـي التوافـق علـى المصالـح الضروريـة إلغـاء التنافـس التاريخـي بينهمـا. وإذا كان هـذا التنافـس لا يظهـر في العلاقـة الثنائية الآن، فإنـه يتجلـى بصـورة واضحـة فـي الهوامـش أو الأقاليـم المجـاورة. فقـد ظهـر هـذا التنافـس بوضـوح فـي آسـيا الوسـطى والقوقـاز والبلقـان، وفـي أوكرانيـا والبحـر الأسـود مؤخـرا، فيمـا نشـهده علـى أشـده حاليـا فـي سـوريا وتجـاه قضايـا عديـدة فـي المنطقـة العربيـة. ومـع ذلك، فـإن المسـتوى العالي مـن تشـابك العلاقـات الروسـية-التركية فـي مجـالات إسـتراتيجية سـوف يخلـق نوعـا مـن الاعتمـاد المتبـادل والمصالـح التـي تحتـم اسـتمرار العلاقـة.

NMA

for

Contemporary

Research

مركز نما للأبحاث المعاصرة

NMAforContemporaryResearch

www.nmaresearch.com

info@nmaresearch.com